جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

دور الجِهاز المَصرفى على التنمية المُستدامه فى ظِل المُتغيرات العَالمية

(نموذج مُقترح لقياس تأثير إصلاح القطاع المصرفى على التنمية المستدامة فى مصر)

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

من إعداد الباحثة :

انجى طاهر عبد الله عرفه الشيخ

تحت إشراف :

أ.د/فرج عبد العزيز عـزت

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية الاسبق - كلية التجارة– جامعة عين شمس

أ.د.فادية عبد السلام

أستاذ الاقتصاد ومديرمعهد التخطيط القومى الاسبق

2014

{ يَرْفَعِ اللّهُ الّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

آية (١١)- سورة المجادلة

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

- **إسم الباحـث : انجى طاهر عبد الله عرفه الشيخ**
- **الدرجه العلميـة : دكتوراه الفلسفة فى الإقتصاد**
- **القسم التابـع له : الإقتصاد**
- **إسم الكليـــه : كلية التجارة**
- **إسم الجامعـــه:عين شمس**
- **سنة التخـــرج:**
- **سنة المنـــح :**

دور الجِهاز المَصرفى على التنمية المُستدامه فى ظِل المُتغيرات العَالمية (نموذج مُقترح لقياس تأثير إصلاح القطاع المصرفى على التنمية المستدامة فى مصر)

تحت اشراف:

أ.د/ فرج عبد العزيز عزت

استاذالاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس
ووكيل الكلية الاسبق

أ.د.فادية عبد السلام

أستاذ الاقتصاد ومديرمعهد التخطيط القومى الاسبق

- **اسم الباحث : انجى طاهر عبد الله عرفه الشيخ**
- **رسالة بعنوان:" دور الجِهاز المَصرفى على التنمية المُستدامه فى ظِل المُتغيرات العَالمية (نموذج مُقترح لقياس تأثير إصلاح القطاع المصرفى على التنمية المستدامة فى مصر)"**
- **الدرجة العلمية: دكتوراه الفلسفة فى الإقتصاد**

لجنة المناقشة والحكم على الرساله

١. **الأستاذ الدكتور /فرج عبد العزيز عزت مشرفاً ورئيساً**
أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة الاسبق -جامعة عين شمس

٢. **الأستاذه الدكتوره /فادية عبد السلام مشرفاً بالاشتراك**
أستاذ الاقتصاد ومديرمعهد التخطيط القومى الاسبق

٣. **الاستاذ الدكتور / ايهاب عز الدين نديم عضـواً**
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة -جامعة عين شمس

٤. **الدكتور / محمد احمد عبد العظيم الشيمى عضـواً**
الخبير بالمحاكم الاقتصادى ومدير الاستثمار ببنك البركه مصر

تاريخ التسجيل تاريخ المناقشة
الدراسات العليا
ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /
موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة
/ / 2013 / /

شكر وتقدير

****

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله)

آية 43 سورة الأعراف

يُسعدنى ويُطيب لى أن أسجد شكراً وعرفاناً إلى الله سبحانه وتعالى فله الفضل كله.

ثم أتقدم بخالص شكرى وعظيم تقديرى للأستاذ الفاضل الدكتور / **فرج عزت** أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة ووكيل الكلية الاسبق لموافقة سيادته على الإشراف على هذه الرسالة وعظيم مجهوده وعلمه الغزير الذي أمد به الباحثه وعمق به مضمون الرسالة وعلى الكثير من الوقت والجهد في التوجيه والتحفيز على إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذه الدكتوره / **فادية عبد السلام** استاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى لموافقة سيادتها على الاشراف على الرسالة واعطائى فرصة الاستفادة من علمه ا الوفير وخبرتها العمليه الواسعة والتي حتماً ستؤثر فى مفاهيم الباحثه وستجدد لها رؤيتها العلمية فله ا منى جزيل الشكر والعرفان .

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور/ ايهاب عز الدين نديم لمشاركته في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، ولخبرته الاقتصادية العميقة والتي ساهم بهما في توجيه وصقل الباحث ه بالعديد من الأفكار المهمة .

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور/محمد احمد عبد العظيم الشيمى لمشاركته في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، ولمساهمته الفعاله فى اثراء مناقشة الرساله وتزويد الباحثه بالعديد من المفاهيم الاقتصادية .

وأخيراً أود أن أشكر أسرتى الغاليه التى منحتنى الفرصه لمواصلة دراستى ومشوار البحث العلمى فأسجل لهم إعترافاً فيه خالص شكرى وعظيم امتنانى وخاصة أمى الغالية على عطاؤها اللا محدود ودعاؤها لى بإستمرار ولابى الحبيب الذى ساعدنى كثيرا لكى احصل على هذه الدرجة العلمية الرفيعه وله منى جزيل الشكر والعرفان ولزوجى الحبيب الذى طالما وقف بجانبى وساعدنى فله منى كل تقدير واحترام ومحبه ولاولادى زهور المستقبل المشرق باذن الله.

الاهـــداء

أهدى هذا العمل الى :

أمى العظيمه

أبى العظيم

زوجى الحبيب

أولادى الأعزاء

إخواتى الغاليين

فهرس المحتـــــويات

الموضوع	رقم الصفحه
فهرس الدراسة	أ
فهرس الجداول	د
فهرس الاشكال	و
مقدمة الدراسة	ر
مشكلة الدراسة	ح
اهداف الدراسة	ح
اهمية الدراسة	ط
فروض الدراسة	ط
محددات الدراسة	ط
منهجية الدراسة	ط
الدراسات السابقه	ى
الفصل الاول : الملامح العامة للمتغيرات المصرفية العالمية وتقييم وضع البنوك المصريه. المبحث الاول: المتغيرات المصرفيه العالمية . المبحث الثانى: تحليل وتقييم وضع البنوك المصريه على الخريطه المصرفيه العربيه والعالمية .	26-1
الفصل الثانى : تطور آداء القطاع المصرفى فى مصر خلال الفتره المبحث الاول- تحليل المركز المالى للبنوك المصرية المبحث الثانى- تقييم سلامه و ربحيه القطاع المصرفي المصري	56-27
الفصل الثالث : إصلاحات القطاع المصرفى فى مصر المبحث الاول: الملامح الرئيسيه للمرحله الاولى من برنامج الاصلاح المصرفى المصرى . المبحث الثانى: الملامح الرئيسيه للمرحله الثانيه من برنامج الاصلاح المصرفى المصرى .	72-57
الفصل الرابع : تحرير تجارة الخدمات المصرفية فى مصر المبحث الاول: البنوك الاجنبية فى مصر المبحث الثانى: تحرير الخدمات المصرفية فى إطار الإتفاقيات التجارية الدولية .	88-73
الفصل الخامس : الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفى فى مصر	115-89

الموضوع	رقم الصفحه
المبحث الاول: انعكاسات الأزمة الماليه العالمية على الاقتصاد المصرى المبحث الثانى: انعكاسات الأزمة الماليه العالمية على القطاع المصرفى المصرى ودور البنك المركزى المصرى. المبحث الثالث : الازمة المالية وتحديات استعادة الإستقرار الاقتصادى وتحقيق النمو الشامل فى مصر	
الفصل السادس: الملامح العامه للتنمية المستدامه (الابعاد- المؤشرات) المبحث الاول: ابعاد التنمية المستدامة. المبحث الثانى : مؤشرات قياس التنمية المستدامة	139-116
الفصل السابع : انعكاسات تطبيق برنامج الاصلاح المصرفى على اداء الجهاز المصرفى وتمويل عمليات التنميه المستدامه المبحث الاول : انعكاسات تطبيق الاصلاح المصرفى على اداء الجهاز المصرفى المصرى وخاصة البنوك التجارية العامه فى مصر المبحث الثانى: تأثير اصلاح القطاع المصرفى على تمويل التنمية المستدامه فى مصر	176-140
الفصل الثامن: نموذج إحصائي مقترح لقياس تأثير اصلاح القطاع المصرفى على التنمية المستدامة فى مصر	198-177
نتائج وتوصيات الدراسه	202-199
خلاصة الدراسه باللغه العربيه	211-203
مستخلص الدراسة باللغه العربيه	212
قائمة المراجع	223-213
الملاحق	232-224
ملخص الرساله باللغه الانجليزية	A-K
مستخلص الدراسة باللغه الانجليزية	L-M

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحه
1	حجم التجارة العالميه فى الخدمات عام 2012	6
2	اكبر 25 بنك على مستوى العالم وفقا للحصة السوقية عام 2012	17
3	اكبر 25 بنك على مستوى العالم وفقا لمعيار اجمالى الاصول عام 2012	18
4	توزيع اكبر 100 بنك عربى تبعا للدولة في 2009	19
5	البنوك المصرية الوارده ضمن قائمة اكبر 100 بنك عربى عام 2009	20
6	قائمة اكبر 10 بنوك عربية من حيث حجم الاصول عام 2009	21
7	التغيرات في جانب الخصوم 2009-2011	28
8	التغيرات في جانب الاصول 2009-2011	29
9	التعثر في القروض الممنوحه من البنوك وفقا للقطاعات2011/2010	30
10	اهم المؤشرات المالية المستخلصة من المراكز المالية للبنوك في 2011/6	33
11	ارصدة الاقراض والودائع ونسب النمو والعلاقة بينهما من 1994-2012	35
12	تطور هيكل القطاع المصرفى والكثافة المصرفية	42
13	تطور الكثافة المصرفيه في مصر 2005-2010	43
14	هيكل الجهاز المصرفى المصرى والكثافة المصرفيه خلال الفتره من 2005 حتى 2012	44
15	تطور هيكل البنوك في مصر 1989-2011	44
16	تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفى 2008-2010	47
17	تطور مؤشر العائد على الاصول في القطاع المصرفى 2008-2010	48
18	بعض مؤشرات قياس اداء البنوك المصريه خلال الفترة من 1994-2012	49
19	اهم ارقام الاقتصاد المصرى2007-2009	93
20	مؤشرات التمويل العقارى في مصر 2005-2008	96
21	مقارنة المركز المالى الاجمالى للبنوك قبل واثناء وبعد الازمة المالية العالمية2007-2010	98
22	تحليل مؤشرات السيولة للبنوك المصرية من 2007/6-2009/12	103
23	توظيفات البنوك المحلية بالخارج من 2008/6 الى 2010/2	104
24	بعض مؤشرات الجهاز المصرفى ونسبتها لحجم الاصول قبل وبعد الازمة الماليةالعالمية	104
25	محفظة الاوراق المالية للبنوك بالعملة الاجنبية طبقا لقطاعات الاصدار قبل وبعد الازمة المالية العالمية	105
26	اجمالى المراكز المالية للبنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	142

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحه
27	الودائع لدى البنوك المصرية وفقا للقطاعات من 2009-2011	143
28	تحليل أرصدة التسهيلات الائتمانية (الإقراض والخصم) للجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من 1994 حتى 2011	148
29	حصة البنوك العامه من القطاع المصرفى المصرى عام 2009	149
30	قائمة المركز المالى للبنك الاهلى المصرى في 2009	151
31	قائمة الدخل للبنك الاهلى المصرى في 2009	152
32	الوزن النسبى للبنك الاهلى المصرى عام 2009	153
33	قائمة المركز المالى لبنك مصر في 2009	154
34	قائمة الدخل لبنك مصر في 2009	155
35	الوزن النسبى لبنك مصر عام 2009	155
36	قائمة المركز المالى لبنك القاهرة في 2009	156
37	قائمة الدخل لبنك القاهرة في 2009	157
38	الوزن النسبى لبنك القاهرة عام 2009	158
39	جدول المؤشرات الاساسية للبنوك التجارية العامه في مصر 2009	159
40	تطور نشاط البنك الاهلى المصرى من 2006-2009	160
41	تطور نشاط بنك مصر من 2007-2009	160
42	تطور نشاط بنك القاهرة من 2004-2009	161
43	حجم المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض في البنوك العامه 2009	162
44	مقارنة بين البنوك العامه التجارية في مصر وبعض البنوك الخاصة2009	162

فهرس الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	حجم المشتقات العالميه خلال الفتره من 1998-2007	4
2	الوظائف المتعدده للبنوك الشامله	13
3	التوزيع النسبى لرؤوس اموال اكبر100 بنك عربى2009	24
4	التوزيع النسبى لاصول اكبر 100 بنك عربى 2009	25
5	التسهيلات الائتمانية الممنوحه وفقا للنشاط الاقتصادى فى نهاية يونيو2011	31
6	تطور حجم قروض البنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	34
7	تطور مؤشر كفاية راس المال للبنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	50
8	تطور مؤشر جودة الاصول للبنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	51
9	تطور مؤشر السيولة للبنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	51
10	تطور مؤشر حقوق الملكية للبنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	51
11	خريطة تدفق للخطوات الرئيسية لحساب الادخارالحقيقى	130
12	تطور ودائع البنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	143
13	معدل التغير في الودائع وفقا للقطاعات	144
14	تطور راس المال للبنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	145
15	تطور حجم اصول البنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	145
16	تطور الاستثمارات في الاوراق المالية للبنوك المصرية خلال الفترة من1994-2012	146
17	تطور حجم القروض والودائع البنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	146
19	تطور حجم مخصصات البنوك المصرية خلال الفترة من 1994-2012	147
19	هيكل البنوك العامه من حيث حجم الاصول في 2009	150
20	هيكل البنوك العامه من حيث حجم الودائع في 2009	151
21	مقارنة بين البنوك العامة والخاصة من حيث العائد على الاصول ROA عام 2009	163
22	مقارنة بين البنوك العامة والخاصة من حيث العائد على حقوق الملكية ROE عام 2009	163

١. تقديم

يعتبر الجهاز المصرفى بصفة عامه والبنوك الشامله بصفة خاصة المصدر الرئيسى والهام لتمويل مشروعات التنمية فى اى دوله ، ولقد زادت هذه الاهمية نتيجة التطورات والتغيرات الجذرية التى حدثت فى الاقتصاد العالمى منذ عقد التسعينيات من القرن الماضى نتيجة للتطور التكنولوجى والمعرفى وتدخل المنظمات الدوليه والازمات المالية والمصرفيه الدوليه كأزمات دول جنوب شرق اسيا وازمتى المكسيك وأزمات تركيا واليونان واسبانيا ، كما أن إنتشار ظواهر مثل الاستحواذ والاندماج المصرفى وخصخصة البنوك على مستوى العالم بصورة غير مسبوقه أدى الى تحقيق مزايا وقدرات تنافسية عالية لتلك البنوك وخلق اوضاع تنافسية لا تستطيع البنوك الصغيرة مواجهتها ،الامر الذى شكل ضغوطا وتحديات أمام الجهاز المصرفى والبنوك المصريه التى مازالت تعانى من عدة مشاكل ظاهرة وكامنة منذ منتصف الستينيات من القرن الماضى اثرت بشكل كبير على ادائها مما ادى الى عدم مساهمتها المساهمه المأمولة والمناسبة لامكانياتها فى تمويل عمليات التنمية فى مصر بخلاف انخفاض تنافسيتها اذا ماقورنت بالبنوك العربيه والاجنبيه .

لقد شهد القطاع المصرفي العالمي العديد من التطورات والتى يمكن إيجاز أهمها كما يلى :

- تزايد عمليات الاندماج بين البنوك العالمية، مما أدى إلى خلق كيانات مصرفية عملاقة أصبحت تهدد البنوك الصغيرة.
- حدوث تقدم تكنولوجي ضخم في مجال العمل المصرفي،مما ساعد البنوك العالمية على تحسين وتنوع الخدمة وسرعة تقديمها خارج الحدود باستغلال ثورة الاتصالات والمعلومات.
- الانتشار السريع لمفهوم البنوك الشاملة، ودخول العديد من البنوك الدولية إلى مجال الوساطة المالية في أسواق المال وخدمات التأمين، وعدم اقتصارها على عملية تلقي الودائع والإقراض، وظهور أفكار مصرفية جديدة، مثل: البنك الإلكتروني والتجارة الالكترونيه وبنك العميل والربط بين البنوك.
- احتدام المنافسة العالمية ومواجهة الدول العربية لمنافسة من البنوك الأجنبية داخل اسواقها المحلية نفسها.
- انتقال الازمات المالية والمصرفية العالمية من دولة الى اخرى مثلما حدث فى الازمة المالية العالمية فى اكتوبر2008 والتى بدأت فى الولايات المتحده الامريكية ثم انتقلت لباقى دول العالم بخلاف الازمات المصرفية والمالية لدول الاتحاد الاوروبى مثل اليونان واسبانيا.
- زيادة التشريعات المصرفيه الدولية المفروضه مثل مقررات بازل 2و بازل3 وقانون الامتثال الضريبى الامريكى الجديد المزمع تطبيقه اول يناير 2013.
- وجود مناخ اقتصادي دولي يقوم على الحرية والمبادرة الفردية والمنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص وإفساح المجال لقوى السوق لتقوم بدورها في تخصيص الموارد والانتقال بدور الدولة من دور المشارك في العملية الاقتصادية إلى دور المنظم .

وفي الوقت الذي تلعب فيه البنوك دوراً أكثر عمقا وأهمية ضمن اقتصاديات الدول النامية ودول التحول الاقتصادي حيث ان إقامه نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه لا يزال مطلبا ملحا وحيويا بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة بين أماكن الفائض والعجز في الاقتصاد القومي و تحسن الاداء الاقتصادي ، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي هو الهدف الأسمى لأية سياسة اقتصادية، إلا أن الدور الإنمائي للقطاع المصرفي ينبغي أن يحتل اهتماما أكبر ، حتى لو كان على حساب تعظيم الأرباح المتحققة ، وهو الامر الذى يشير إلى وجود حاجة ملحة لتوسيع دائرة التمويل والخدمات المصرفية الموجهة صوب التنمية المستدامة التي تستهدف بناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو وتحقيق التوازن بين مصالح المجتمعات الحالية والأجيال اللاحقة ، وتدعيم مساهمة البنوك في التنمية المستدامة ، وتبني مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الأولوية ، ومن ثم تدعيم قاعدة الاقتصاد الوطني وتحصينه ضد الأزمات الاقتصادية التي تنعكس سلبا على كافة القطاعات بما فيها القطاع المصرفي.

٢. مشكله الدراسه :

عانى القطاع المصرفى المصرى من العديد من المشكلات والتى اثرت بالضرورة على دوره فى تمويل عمليات التنمية المستدامه وهو الامر الذى تطلب اجراء اصلاح مصرفى الا انه رغم تطبيق برنامج الاصلاح المصرفى الا ان تاثير تطبيق برنامج الاصلاح المصرفى على عمليات التنمية المستدامه فى مصر لم ينعكس بشكل ملموس فى اتجاه تحقيق التنمية المستدامه في مصر.

٣. اهداف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة الرئيسى فى قياس تأثير تطبيق برنامج الاصلاح المصرفى على التنمية المستدامه فى مصر وذلك عن طريق :

- عرض لاهم المتغيرات العالمية المؤثرة على القطاع المصرفى المصرى وانعكاساتها على دور البنوك في تمويل عمليات التنمية المستدامه .
- تحليل وضع القطاع المصرفي المصري و تطور اداؤه خلال الفترة من 1994 وحتى2012.
- تناول الملامح العامه وابعاد ومؤشرات التنمية المستدامه .
- قياس هذا التاثير عن طريق تطبيق نموذج احصائى .

٤. اهمية الدراسه :

- اهمية الجهاز المصرفى كمكون فاعل في القطاع المالى للدولة وفى تمويل عمليات التنمية المستدامه.
- حدوث اصلاحات مصرفية مؤثرة على الجهاز المصرفى المصرى خلال الفترة من 2012/2004.
- اندلاع الازمة المالية العالمية في نفس فترة الدراسة واهمية دراسة تاثيراتها وانعاكساتها على القطاع المصرفى في مصر.

- الوصول لنتائج محدده عن طريق عمل نموذج احصائى لقياس تأثير اصلاح القطاع المصرفى على التنمية المستدامه في مصر.

٥. فروض الدراسة:

- الفرض الاول: عدم وجود تأثير سلبى للازمة المالية العالمية على الجهاز المصرفى المصرى .
- الفرض الثانى: وجود تأثير ايجابى لبرنامج الاصلاح المصرفى على التنمية المستدامه فى مصر.
- الفرض الثالث: انخفاض وضع البنوك المصرية على الخريطة المصرفيه العربية والعالمية .

٦. محددات الدراسة:

- الحدود الزمنية :

تغطى الدراسة الفترة من 1994 الى 2012 مقسمة الى 3 فترات كمايلى :

- الفترة من 1994الى2003(وهى الفترة التى سبقت تطبيق برنامج الاصلاح المصرفى).
- الفترة من 2004الى 2008 (وهى تمثل فترة المرحلة الاولى من برنامج الاصلاح المصرفى) .
- الفترة من 2008 الى 2012 (وهى تمثل فترة المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح المصرفى).

- الحدود الزمنية :

- تغطى الدراسة جميع البنوك التجاريه العامه وبعض البنوك الخاصه.

٧. منهجيه الدراسة:

قامت الدراسة على :

١ -استخدام الاسلوب التحليلى الوصفى لاستعراض موقف القطاع المصرفى في مصر خلال فترات ماقبل واثناء وبعد الاصلاح المصرفى باسلوب السلاسل الزمنية خلال الفترة من عام 1994 الى 2012.

٢ -استخدام الاسلوب الاحصائى(نموذج احصائى مقترح لقياس تأثير اصلاح القطاع المصرفى على التنمية المستدامة فى مصر) و المعتمد على تصميم وتطبيق اسلوب تحليل الانحدار للوصول الى النتائج وتحديد العلاقة بين متغيرات النموذج الاحصائى وفروض البحث .

الدراســـات الســـابقـه

اولا- الدراسات العربية :

١. **دراسة محمد مصطفى محمود مصطفى (2012) ، الائتمان المصرفي وانعكاساته على التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) ، رساله دكتوراه ، معهد البيئة، جامعة عين شمس:**

قامت بدراسة أهمية التنمية المستدامة فى تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى و عرضت الانعكاسات الايجابية والسلبية للائتمان المصرفى على مؤشرات النمو والتنمية وتوصلت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك بتطبيق مبادئ التعادل على كافة المشروعات التى تقوم بتمويلها، كما يجب على الجهات الإشرافية ممثلة فى البنك المركزى المصرى بمتابعة قيام البنوك بتطبيق هذة المبادئ وفرض جزاءات وغرامات مالية على البنوك التى لاتقوم بتطبيق مبادئ التعادل واوصت بالزام البنوك بتخصيص جزء من أرباحها السنوية وإستثمارها فى مجال المسئولية الاجتماعية،على أن يكون هذا الإستثمار على نحو دائم ومستدام من خلال وضع إستراتيجية عامة للدولة، تسعى من خلالها الى تحقيق التوازن بين أهدافها الإجتماعية والإقتصادية على السواء فضلا عن ضرورة توفير التمويل المناسب لجهاز شئون البيئة ، لشراء الاجهزة والمعدات الازمة لاجراء القياسات الخاصة بالملوثات البيئية بكافة أنواعها.

٢. **دراسة زينب فؤاد عبد اللطيف ابراهيم (2010) ، آليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامه فى الاقتصاد المصرى ، رساله ماجستير ، كليه التجاره، جامعة عين شمس .:**

قامت بدراسة ابعاد التنمية المستدامه ومؤشراتها وقامت بتحليل اوضاع التنمية المستدامه فى مصر والتحديات التى واجهتها وتوصلت الدراسة الى عدم تحقيق مصر تقدما كبيرا تجاه التنمية المستدامه على الرغم من تحقيقها لبعض الانجازات فان هناك بعض الاخفاقات فى بعض المؤشرات وان التنمية المستدامة فى مصر لازالت تواجه العديد من التحديات سواء تحديات اقتصادية او اجتماعية او بيئية ولكنها اشارت الى وجود امكانية لتحقيق التنمية المستدامه فى مصر عن طريق رفع الوعى العام باهمية التنمية المستدامه بابعادها الثلاثة(التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة) وادراج الاهتمامات البيئية ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة تفعيل قانون البيئة وتفعيل دور القطاع الخاص والجمعيات الاهلية والمؤسسات المدنية ومنظمات المجتمع المدنى فى مجالات التنمية المستدامه .

٣. **دراسة مصطفى عبد اللطيف، محمد زرقون(2009) ، تأهيل القطاع المصرفى العربى فى ظل تحديات العالم الاقتصادى الجديد، مجلة مصر المعاصره ، الجمعية المصريه للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العدد 494 ، ابريل..**

وقامت بدراسة المتغيرات الاقتصادية العالمية ومظاهر العولمة الماليه وانعكاساتها على القطاع المالى والمصرفى فى الدول العربية وتوصلت الى اهمية الاستعداد لتطبيق ثقافة ادارية جديدة تاخد فى الاعتبار التغير المستمر فى اوضاع السوق والاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة مع ضرورة التخطيط لتوسيع نشاط البنوك العربية لتشمل صيرفه استثمارية والكترونية وتغطية الاكتتابات وبرامج التامين والادخار والتوظف والتركيز على العائد على حقوق المساهمين مع ضرورة تنمية مهارات العاملين بالبنوك واعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمى .

٤. **دراسة محب خله توفيق ، تطور الائتمان المصرفى لقطاع الأعمال الخاص منذ منتصف التسعينات – دراسته تحليلية لمعالم أزمة الائتمان ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 496، اكتوبر 2009.**

وقامت بدراسة الائتمان المصرفى الممنوح لقطاع الاعمال الخاص منذ منتصف تسعينيات القرن المنقضى واستعرضت الدور التاريخى المستقر للجهاز المصرفى فى دعم التكوين الراسمالى للتنمية الاقتصادية وتنوع شكل ومفهوم الازمات المصرفيه وادوات تحليل وتقييم التسهيلات المصرفيه فى الادب الاقتصادى وتوصلت الدراسة الى ارتفاع فى مؤشرات العمق المالى والتعاملات فى حين تراجع مؤشر السيولة النقدية خلال فترة الدراسة كما تراجع ائتمان القطاع الخاص بشكل حاد .

٥. **دراسة** صلاح سيد عبد الحارس محمد (2008) ، القدره التنافسيه للبنوك المصريه فى ظل التغيرات الاقتصاديه والمصرفيه المعاصره (دراسه مقارنه) ، رساله دكتوراه ، كليه التجاره، جامعة عين شمس .